تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية دراسة ميدانية على عينة من البنوك التجارية بولاية بشار

The impact of corporate governance on the financial performance of Algerian commercial banks

بن حمين بوجمعة* [1]، عبد القادر بحيح [2]

[1] جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس، Boudjamabenhamin@gmail.com

[2] جامعة الجيلالي اليابس - سيدي بلعباس، Behih22@hotmail.com

تاريخ الاستلام:11 /03/.2020 تاريخ القبول:2020/08/23. تاريخ النشر: 2020/09/28

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية حوكمة الشركات كأحد أهم التحديات المعاصرة والتي تؤثر من خلال السياسات والممارسات الحوكمة على الأداء المالي للبنوك التجارية في الوقت الحالي . واستنادا لدراسة ميدانية على مستوى عينة من البنوك الجزائرية (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الخليج الجزائر، بنك الخارجي الجزائري) بولاية بشار واعتمادا على استبانة مأخوذة من دراسة (Otieno Miseda Fred ,2012، وبعد استخدام برنامج (SPSS) تبين لنا أن معاملات الارتباط بيرسون وتحليل الانحدار الخطي البسيط والمتعدد توصلنا إلى نتيجة مفادها أن مبادئ حوكمة الشركات تؤثر إيجابا على الأداء المالي للبنوك التجارية المدروسة .

كلمات المفتاحية: حوكمة الشركات، أداء مالي ، بنوك تجارية ، ولاية بشار .

Abstract:

The study examined the Corporate Governance factors and Financial Performance of commercial banks in Algeria. The study aimed at establishing the effects of corporate governance practices on financial Performance of the banks. The population involved in this study was all the 03 commercial banks in bechar(Badr, GBA ,BEA) . so data were obtained by questionnaires to study (Otieno Miseda Fred ,The Effect OF Co- Governance On Financial Performance Of the Banks In Kenya,2012),And (SPSS) was used and pearson Correlation Coefficient and Multiple Regression Analysis the relationship of financial performance respectively were applied.

Keys words: Corporate Governance ,financial performance, commercial banks . JEL CLASSIFICATION: G3 . G30

* **الباحث المرسل : بن حمين بوجمعة** ، البريد الإلكتروني :Boudjamabenhamin@gmail.com

المقدمة:

إن الفضائح التي مست أغلب الشركات العالمية ، كشركتي: Enron و Worldcom في أمريكا عام 2001 ، وإفلاس كثير من بنوك الإدخار والإقراض، بالإضافة إلى الأزمات المالية التي عصفت بدول أسيا وأمريكا ، وأخيرها الأزمة المالية 2008 – بنوك الولايات المتحدة الأمريكية كانت المتضرر رقم واحد- أدى بالكثير من هذه الدول والشركات إلى تبني وتطبيق مبادئ الحوكمة من أجل تجنب الفساد الإداري والمالي الذي قد تقع فيه بسبب انعدام معايير سليمة في إدارتها ، لقد أعدت هذه الدراسة لمعرفة واقع حوكمة الشركات ودورها في الرفع من الأداء المالي للبنوك التجارية ، وتم تشخيص مسار مبادئ حوكمة الشركات ، وتم التوصل بعد الدراسة الميدانية التي كانت على مستوى عينة من البنوك التجارية بولاية بشار إلى أنه من الضروري على البنوك المدروسة الإهتمام بمبادئ وقواعد الحوكمة ، وخاصة منها مجالات تطبيق مبادئ الشفافية والإفصاح حتى تحقق لها روابط متينة مع أصحاب المصالح ، وهذا ما يساهم في دعم بقائها واستمرارها في السوق .

ومن الممكن أن تحقق البنوك التجارية أداء مالي مرتفع عن طريق أسلوب حوكمة الشركات، حيث أن هذا الأخير يعتبر ذا أهمية إستراتيجية كبيرة في تحقيق أعلى مستويات النشاط ، ويساهم في استقطاب مساهمين جدد وتعزيز ولائهم وثقتهم بهذا البنك .

ومع انفتاح الأسواق وتزايد المنافسة العالمية ازدادت أهميته أكثر بالنسبة للبنوك التجارية ، حيث أجبرت هذه الأخيرة على اتباع سياسات قد تأتي بالجديد وتعمل على جذب زبائن جدد عن طريق الجودة والسعر، حيث أصبح من الضروري عليه إرضاء الزبائن وتلبية رغباتهم ومواجهة المنافسة المتزايدة، عن طريق تبني أساليب جديدة تتلاءم وطبيعة هذه المرحلة ، و يمكن اعتبار أسلوب حوكمة الشركات محور أساسي فعال يسهل من هذه العملية ويعمل على خلق قيم مضافة للبنوك التجارية ، وعليه من خلال ما تقدم قمنا بصياغة إشكالية الدراسة على النحو التالي : **ما مدى تأثير مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية ؟**

و للإجابة على الإشكالية السابقة قمنا بصياغة الفرضية التالية :

تؤثر حوكمة الشركات في تحقيق الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية محل الدراسة.

المحور الأول : الإطار النظري للدراسة

نتعرض في هذا المحور إلى ماهية حوكمة الشركات ، ومن ثم إلى معايير حوكمة الشركات وفق منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي ووفق معايير التمويل الدولية ، وانتهاء إلى علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

الفرع الأول : مفهوم حوكمة الشركات

مصطلح الحوكمة هو الترجمة المختصرة للمصطلح (corporate governance) ، أما الترجمة العلمية فهي أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة (مخرمش، 6 و 7 ماي 2012).

عرف كل من (Vishny, 1997 & Shleifer). الحوكمة على مجموع الطرق والسياسات التي يضمن من خلالها ممولي الشركة من عائد عادل على استثماراتهم " (wepukhulu, 2016) .

وعرفتها لجنة شركة صناعية إنجليزية (1992) Reed, Lajoux, the Cadbury Committee "حوكمة الشركات باعتبارها النظام الذي يتم من خلال توجيه الشركات والسيطرة عليها ، ويؤكد جانب إدارة الحوكمة على مسؤولية المجلس لحضور المواقع الاستراتيجية والتخطيط من أجل تعزيز الأداء و استدامة الشركة. ومن ناحية أخرى، يؤكد الجانب المتحكم في التعريف مسؤولية مجلس الإدارة عن الإشراف على الإدارة التنفيذية للشركة في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات . (Gadi Dung Paul, janury 2015)

وعرفتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (Organization for Economic Co-operation and Development) سنة 1999م بأنها : " مجموعة العلاقات التي تربط بين كل من إدارة المؤسسة ومجلسها الإداري ومساهميها والأطراف الأخرى ذات المصلحة " (عياري، 6 و7 ماي 2012م)

عرف كل من (Arun and Turner, 2002) الحوكمة على أنها عبارة عن عملية ديناميكية تضمن أرباح ما بين أصحاب المصالح ومسيرين المؤسسات والتي تحافظ على حصص و أسهم الشركاء (Adigwe، January 2016)

وعرفها كل من (Wheelen and Hunger 2006) على أنها عبارة عن علاقات مشتركة ما بين المساهمين ، ومجلس الإدارة والإدارة العليا من أجل تحديد مختلف التوجيهات الخاصة بأداء الشركة(Fred, November 2012) .

ومن خلال ما سبق ذكره فإن مبادئ الحوكمة هي عبارة عن تقنية التسيير الإداري الفعال يساهم في المحافظة على علاقات الشركة مع مسيريها ومساهمين وعملائها وأصحاب المصالح الأخرى بما يضمن حقوق الأرباح و حصص و أسهم الشركاء .

الفرع الثاني : معايير حوكمة الشركات

أولا : مبادئ حوكمة المؤسسات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركة بمنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية

إن المبادئ الأساسية لحوكمة الشركة وضعت في بداية الأمر من طرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) من طرف 30 دولة سنة 1999م ،والتي أصبحت مرجعا أساسيا لصناعي القرارات للمؤسسات ذات الطابع الإداري والقانوني وغيرها (Gurría, September 2015) .

ومن أهم المبادئ التي ارتكزت عليها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية : (Gurría, 2015)

- **ضمان وجود أساس لإطار فعال لحوكمة الشركة** : وينبغي وضع إطار حوكمة الشركات بهدف وأثرها على الأداء الاقتصادي العام، وسلامة السوق، و والحوافز التي يخلقها للمشاركين في السوق وتعزيز وشفافة، وأداء جيد؛

- **المعاملة المتساوية بين جميع المساهمين** : وينبغي تقسيم المسؤوليات بين مختلف السلطات واضحة ومفصلة ومصممة لخدمة المصلحة العامة ؛

- **مسؤوليات مجلس الإدارة :** - المتطلبات القانونية والتنظيمية التي تؤثر على حوكمة الشركات ينبغي أن تكون الممارسات متسقة مع سيادة القانون وشفافية و قابلة للتنفيذ ؛

- **حفظ جميع حقوق المساهمين**: وينبغي أن يدعم تنظيم سوق الأسهم حوكمة الشركات الفعالة؛

- **الإفصاح والشفافية:** وينبغي أن يكون للسلطات الرقابية والتنظيمية وإنفاذ القانون والسلطة، والنزاهة والموارد للوفاء بواجباتهم في المهنية بطريقة موضوعية. وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تكون أحكامها في الوقت المناسب، شفافة وشرح تماما ؛

- **دور أصحاب المصالح في أساليب ممارسة سلطات الإدارة بالشركة:** وينبغي تعزيز التعاون عبر الحدود، بما في ذلك من خلال والترتيبات الثنائية والمتعددة الأطراف لتبادل المعلومات.

ثانيا: مبادئ حوكمة المؤسسات وفق الكود الموحد لحوكمة الشركة بإنجلترا

في جويلية 2003م تم إصدار مجلس إعداد التقارير المالية (FRC) بإنجلترا الكود الموحد لحوكمة الشركات ، ويحتوي هذا الكود على مجموعة من المبادئ والاشتراطات اللازمة والتي توضح طريقة تعيين أعضاء مجلس الإدارة واستقلاليتهم ، وكيفية تقييم عملهم ، وذالك بالإضافة إلى توضيح كيفية تحديد مستوى المكافآت التي يحصلون عليها ، وفيما يتعلق بالمحاسبة والمراجعة ، يحتوى

الكود الموحد على مجموعة من المبادئ المتعلقة بإعداد التقارير المالية للشركة والمحافظة على وجود نظام فعال للرقابة الداخلية ، والتأكيد على ضرورة إنشاء لجنة المراجعة مع توضيح الدور الهام الذي يجب أن تقوم بـ ، أما فيما يتعلق بحملة الأسهم ، فيوضح الكود طبيعة العلاقة بينهم وبين الشركة مع التركيز على كيفية قيام حملة الأسهم بمباشرة حقوقهم (عياري، 2012).

ثالثا : معايير الحوكمة حسب مؤسسة التمويل الدولية : حددت مؤسسة التمويل الدولية التابعة لبنك الدولي عام 2003م معايير عامة تدعم مبادئ الحوكمة في المؤسسات على اختلافها من خلال مستويات أربع وهي كالأتي : (Enhancing corporate, February2006)

- الممارسات المقبولة للحكم الجيد ؛
- خطوات إضافية لضمان الحكم الجيد والجديد ؛
- إسهامات أساسية لتحسين الحكم الجيد محليا ؛
- القيـــادة .

أما مبادئ لجنة بازل للإشراف المصرفي للحوكمة :(Basel Committee) فقد قدمت مجلة الجغرافيا والبريد « le journal « The Globe and Mail أربع مؤشرات تخص الحوكمة وهي خصائص مهمة تتلخص فيما يلي :(يوسف، 2007)

- تكوين مجلس الإدارة ؛
- المساهمة والتعويض ؛
- حقوق المساهمين ؛
- الإفصاح عن المعلومات .

ووضعت لجنة بازل في العام 1999 إرشادات خاصة بالحوكمة في المؤسسات المصرفية والمالية، وهي تركز على النقاط التالية:(زايدي، 18 و 19نوفمبر 2009م)

1- قيم الشركة ومواثيق الشرف للتصرفات السليمة وغيرها من المعايير للتصرفات الجيدة والنظم التي يتحقق باستخدامها تطبيق هذه المعايير؛

2- إستراتيجية للشركة معدة جيدا، والتي بموجبها يمكن قياس نجاحها الكلي ومساهمة الأفراد في ذلك؛

3- التوزيع السليم للمسئوليات ومراكز اتخاذ القرار متضمنا تسلسلا وظيفيا للموافقات المطلوبة من الأفراد للمجلس؛

4- وضع آلية للتعاون الفعال بين مجلس الإدارة ومدققي الحسابات والإدارة العليا.

5- توافر نظام ضبط داخلي قوي يتضمن مهام التدقيق الداخلي والخارجي وإدارة مستقلة للمخاطر لخطوط العمل مع مراعاة السلطات المسئوليات ؛

6- مراقبة خاصة لمراكز المخاطر في المواقع التي يتصاعد فيها تضارب المصالح، بما في ذلك علاقات العمل مع المقترضين المرتبطين بالمصرف وكبار المساهمين والإدارة العليا، أو متخذي القرارات الرئيسية في المؤسسة؛

7- الحوافز المالية والإدارية للإدارة العليا التي تحقق العمل بطريقة سليمة، وأيضا بالنسبة للمديرين أو الموظفين سواء كانت في شكل تعويضات أو ترقيات أو عناصر أخرى؛

8- تدفق المعلومات بشكل مناسب داخليا أو إلى الخارج (حمزة، 2013م).

الفرع الثالث: علاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي

بعد التطرق لماهية الحوكمة ومعاير تصنيفها ،في هذا المبحث سنتطرق إلى علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي ، ولهذا سنعرض لماهية الأداء المالي ، و مؤشرات قياس الأداء المالي ، وأخيرا نتطرق فيه إلى علاقة مبادئ الحوكمة بالأداء المالي .

أولا : ماهية الأداء المالي

يعرف الأداء المالي بأنه " مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية " (الأمين، 08 و 09 مارس 2005) ، كما يعرف على أنه " مدى قدرة المؤسسة الاقتصادية على الاستخدام الأمثل لمواردها المالية القصير أو طويل الأمد من أجل تشكيل ثروة " (وليد، 2015-2016).

وفي نفس السياق فقد عرف على أنه : " هو الاستغلال الأمثل للفرص الملائمة للاستثمار ، مما يوفر تلبية في رغبات المساهمين والمستثمرين وتحقيق أهداف المؤسسة أصحاب المصالح على حد سواء " (وليد، 2015- 2016) .

وحسب الباحث **(Pinto,2003,12) فإن** الأداء المالي يتحدد من خلال أربع أبعاد وهي : الديمومية والاستمرارية ، المنافسة ، الإنتاجية ، المردودية (pinto, 2003)

ثانيا: مؤشرات الأداء المالي

كما هو معروف لا يمكن أن نقيم أداء شركة معينة إلا بعد مقارنة أدائها بأداء الشركات المثيلة الأخرى ، والطريقة التي يمكن أن نحكم على أداء المالي للشركة هو استخدام القوائم المالية والتعرف على نسبها لتقييم أداء الشركة.

وتعتبر مؤشرات الأداء من أهم الأدوات التي تعتمد عليها المؤسسة في تفسير وتحليل قوائمها المالية لمعرفة مدى سلامة مركزها المالي وربحية المؤسسة ، ومن بينها : (مسعودي، 2014-2015)

1- **نسبة السيولة :** وتعنى بالسيولة الموجود بالمؤسسة تستطيع صرف التزاماتها في الأجل القصير ، ومن بينها :

- نسبة التداول: وهي نسبة الموجودات المتداولة إلى الإلتزامات المتداولة، وهي مقياس مبدئي لمقدرة المؤسسة على تسديد ديونها ؛

- نسبة السيولة السريعة: وهي نسبة خصم المخزون السلعي من الموجودات المتداولة ثم قسمة الباقي على الالتزامات المتداولة ؛

2- **نسبة الرافعة المالية** : وتشير هذه النسبة إلى استخدام أموال الدين من قبل المؤسسة ؛

3- **نسبة النشاط** : تقيس مدى كفاءة الإدارة في توليد المبيعات من الأصول ، أي تقيس مدى الكفاءة في إدارة الأصول ؛ ومن بين هذه النسب نجد : معدل دوران المخزون السلعي ، معدل دوران الذمم المدينة : وهو صافي المبيعات على رصيد المدينين ؛

- معدل دوران رأس المال العامل : والتي تمثل العلاقة بين صافي المبيعات من جهة وصافي رأس المال من جهة أخرة ، وتقيس كفاءة الإدارة في استخدام رأس المال العامل ؛

4- **نسبة الربحية**: تعطي النسبة مؤشرات عن مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من خلال مبيعاتها أو استثماراتها ومنها: لدينا عنصرين هامين (خاصة بنسب الربحية) يستخدمان لقياس أداء المالي للشركة وهما : (الحسناوي، 2007م)

- معدل العائد على الأصول (Return On Assets): صافي الربح | متوسط إجمالي الأصول ،وهو مؤشر يقيس نسبة العائد على استثمار الشركة لأصولها المتداولة والثابتة ،

- معدل العائد على حقوق المساهمين(Return On Equity ROE)(العائد على حقوق الملكية): صافي الربح |متوسط حقوق المساهمين ، وهو مؤشر يقيس نسبة العائد على الاستثمار في حقوق المساهمين ، فكلما قلت قيمة هذه النسبة كلما كان ذالك مؤشرا سيئا عن أداء الشركة ،وهو نسبة العائد الذي يحققه المالكون وهو صافي الأرباح وتوزيع الأسهم؛

- القوة الإيرادية : وهو معدل دوران الموجودات في هامش الربح الصافي من المبيعات ؛

- هامش الربح من المبيعات : وهو حاصل قسمة صافي الدخل بعد الضرائب على المبيعات الصافية ، ويعني ما تحصل عليه المنظمة من ربح للدينار الواحد من المبيعات الصافية والنسبة النمطية هي 5%.

5- نسبة التقييم : وهو مؤشر تقييم أسهم المؤسسة في سوق رأس المال ، وهي تمثل نسب الأسعار إلى الأرباح ونسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية ؛

6- نسبة النمو: وهو يقيس مدى نمو المنظمة في إطار نمو الاقتصاد الوطني ، وهو مؤشر يضم العديد من المؤشرات الفرعية منها نمو المبيعات ، نمو الدخل الصافي ، القيمة المضافة.

ثالثا : علاقة حوكمة الشركات والأداء المالي

لقد تطرق الباحثون لعلاقة حوكمة الشركات بالأداء المالي المصرفي حسب نوع ملكية البنك وطبيعة وحجم التأثير على أداء البنك ولقد أثبتت العديد من الدراسات أن هناك علاقة ما بين حوكمة الشركة و الأداء المالي وبالخصوص على العائد على الأصول والعائد على حقوق المساهمين باعتبار مكوناته الفرعية .

كما أكد كل من (Ashenafi Beyene Fanta, and ALL,2013) أن الشركات المصرفية تعتبرعملية الإفصاح عن المعلومات عملية جد هامة لأنها فقدها قد يعرضها للخطر وضعف موقفها التنافسي ، بعكس ما كان الإفصاح ضروري لأتخاذ قرار أو تجنب الاستثمار ، وتحديد ما ينبغي أن تصرح به من المعلومات المطلوبة ، وبالتالي فالمعلومات المالية المحذوفة الغير مصرح يمكن أن تؤثر على أخطاء القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدموها المستثمرين. (Ashenafi Beyene Fanta, 2013)

وأكدت دراسة (Alem, I. E. and All 2011م) لحوكمة الشركة والأداء المالي للبنوك في نيجيريا لعينة البنوك تجارية المختارة زمنية 2005-2010م أن أليات الحوكمة والأداء المالي للمصارف الموحدة بنيجيريا تشكل علاقة إيجابية ، وبالخصوص المقاييس المحاسبية للأداء المشكلة من للعائد على حقوق الملكية والعائد على الأصول ،في حين لوحظ علاقة سلبية بين تكوين مجلس الإدارة والأداء المالي ، وظهور علاقة إيجابية قوية بين حقوق ملكية أعضاء مجلس الادارة ومستوى الافصاح عن الإدارة والأداء المصرفي النيجيري ، وخلصت الدراسة من خلال التقارير السنوية للبنوك المختارة، أن حوكمة الشركات تؤثر بشكل كبير في الأداء المصرفي النيجيري من خلال محوري حقوق الملكية وحجم مجلس الإدارة و تأثيرهما على العائد على الأصول المكون للأداء المالي للعينة البنكية(Emeka E. Ene And Alem, 2014) .

و أثبتت دراسة قام بها(Ashenafi Beyene Fanta, and ALL,2013) على وجود العلاقة بين حوكمة الشركات والأداء المصرفي في ماليزيا باستخدام البيانات السنوية من 11 البنوك للفترة 1995 -2005 ، من خلال استخدام استبيان كمقياس لجمع البيانات لعينة مكونة من 388 مستطلعين ، ووجدت أن البنوك المملوكة الأجانب لديها أفضل ممارسات الحوكمة من القطاع الخاص المملوك محليا، وأثرت حوكمة الشركات بشكل كبير على الأداء المالي لبعض الأعمال التجارية المختارة البنوك من وجهة نظر المودعين المصرفيين ومسؤولي البنوك (Ashenafi Beyene Fanta, 2013).

وأكدت دراسة قام بها(Emeka E. Ene"and ALL ، 2014) أن حجم وتكوين مجلس الإدارة ، وحجم لجنة التدقيق كآليات من أليات حوكمة الشركات لهم علاقة إيجابية بالأداء المالي للمصارف التجارية في كينيا ، وفي الوقت نفس، يلعب حجم البنك دورا قويا في تحديد رأس مال البنك وتكوين حجم مجلس إدارت ، ويعتبر مؤشر تكوين حجم لجنة التدقيق من أهم مؤشرات الحوكمة 45.20٪، في حين أن حجم وتكون جلس الإدارة بلغ نسبة 14.68٪، ،كما تعتبر متغيرات حجم البنك و رأس مال البنك من أهم المتغيرات المساعدة والتي تؤثر في فعالية تطبيق الحوكمة على الأداء المالي للبنوك الكينية ، كما يعتبر مؤشر العائد على الأصول من أهم مؤشرات التي تقيس نسبة الأداء المالي للبنوك الكينية المدرجة (Emeka E. Ene And Alem, 2014).

كما أكدت دراسة قام بها" ,(2015),Angel Gurría" أن حجم المجلس ل تأثيرا كبيرا على الأداء المصرفي من خلال نتائج البحث التي أثبتت أن هناك علاقة إيجابية بين حجم المجلس والأداء المصرفي ، كما أشارت الدراسة إلى أن البنوك التي لديها لجنة تدقيق محددة في مجلس الإدارة لها أثرا إيجابيا على مراجعة الحسابات ،كما أنها تدعم التقارير المتزامنة المواد أو المعلومات المطلوبة لجميع المساهمين من أجل ضمان معاملة وعدالة منصفة في الحفاظ على علاقات وثيقة مع المستثمرين وبالتالي تحسين الأداء المالي للبنك (Gurría, 2015).

وأكدت دراسة قام بها (محمد العماد سعد أسعد،2015م) إلى قدرة متغيرات أليات الحوكمة في التنبؤ بالأداء المالي للشركات السعودية ، ووجود تأثير من قبل أليات الحوكمة بالمجمل على الأداء المالي للشركات ، وتوصلت أيضا إلى النموذج الخاص بنسبة القيمة السوقية للسهم إلى القيمة الدفترية هو الأقوى جودة في تفسير الأداء المالي ،وأكدت دراسة نفسها أن أليات الحوكمة تؤثر على الأداء المالي للبنوك اليمنية باستثناء متغير مجلس الإدارة ووجود مساهمين كبار فوجدت الباحث

أن تربط علاقة سلبية بينهما ، واثبتت دراسة إلى أن هناك ازدواجي الرئيس التنفيذي واستقلالية مجلس الإدارة وبين الأداء المالي (أسعد، 2011).

في هذه الدراسة نعتمد على النموذج الرباعي للتصنيف مبادئ الحوكمة" تطبيق أليات الحوكمة ، قوانين وقواعد حوكمة الشركات ممارسة الافصاح والشفافية ، حماية حقوق المساهمين " والتصنيف الثنائي لمتغير الأداء المالي " العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول" الذي اعتمدناه من خلال دراسة الباحث (Otieno Miseda Fred)(Fred, 2012) .

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نعتبر أن مبادئ الحوكمة تشكل علاقة إيجابية مع الأداء المالي للشركة ، تتشكل في كون عناصر مبادئ الحوكمة " تطبيق أليات الحوكمة ، قوانين وقواعد حوكمة الشركات ممارسة الافصاح والشفافية ، حماية حقوق المساهمين" تؤثر في نسب المؤشرات المالية (العائد على حقوق المساهمين، العائد على الأصول) للشركة .

المحور الثاني :الإطار التطبيقي للدراسة

الفرع الأول : منهجية الدراسة

أ. أداة الدراسة : ومن أجل معرفة واقع أثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية الجزائرية استندنا لدراسة ميدانية على مستوى عينة من البنوك التجارية بولاية بشار(بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الخليج الجزائر، بنك الخارجي الجزائري) .

و تم الاعتماد على أداة الاستبيان انطلاقا من وضع مجموعة من الأسئلة لنماذج استبيانات لدراسة(Otieno Miseda Fred،2012). بعنوان أثر مبادئ حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية بدولة كينيا " ، بالإضافة إلى دراسات أخرى ذكرناه سابقا في الإطار النظري للبحث ،، وبعد هذا تم الاستفادة من آراء بعض الأساتذة و من بعض المقابلات وأراء الموظفين للتأكد من أن صياغة الأسئلة تعتبر مناسبة لتغطية موضوع الدراسة، وبعد هذا استخدمنا المعالجة الإحصائية باستخدام برنامج (SPSS)

ب . إختبار ثبات وصدق الإستبانة

تم دراسة ثبات الإستبانة وصدقها باستعمال معامل الثبات كرونباخ ألفا،حيث تم حساب الثبات الكلي للاستبانة عن طريق برنامج (SPSS)، علما بأن كلما اقتربت قيمة المعامل من 2 كان هناك ارتفاع في ثبات وصدق بيانات الاستبيان، وإجمال معامل الثبات ألفا كرونباخ لمحاور الإستبانة وصدقها المعبرة بالجذر التربيعي للثبات موضحة في الجدول رقم (1-1)

الجدول رقم (1-1) : معامل الثبات والصدق لعبارات الاستبيان

المحاور	عدد العبارات	الثبات	الصدق = الجذر التربيعي للثبات
أ- محور حوكمة الشركات	27	0.772	0.770
ب- محور الأداء المالي	8	0.839	0.836
حوكمة الشركات والأداء المالي	35	0.897	0.895

المصدر :من إعداد الباحثان اعتمادا على مخرجاتSPSS .

من خلال الجدول رقم (1-1) يمكن ملاحظة عدة نقاط تقودنا لمعرفة مدى ثبات عبا رات الإستبانة المستعملة:

1- وجد أن معامل ألفا كرونباخ لمحوري مبادئ الحوكمة والأداء المالي على مستوى المديرية الجهوية (البنوك التجارية فرع بشار) محل الدراسة يساوى(0.897) هو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى دلالة0,05 ؛

2- وجد أن معامل ألفا كرونباخ لمحور مبادئ الحوكمة على (البنوك التجارية فرع بشار) محل الدراسة يساوى(0.772) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائيا بمستوى دلالة0,05 ؛

3- وجد أن معامل ألفا كرونباخ لمحور الأداء المالي على (البنوك التجارية فرع بشار) محل الدراسة يساوى(0.839) وهو معامل ثبات مرتفع ودال إحصائيا عند مستوى دلالة0,05،

ج-اختبار التوزيع الطبيعي:

إن اختبار التوزيع الطبيعي لبيانات الدراسة وباستخدام اختبار (Sample K-S) (كولموغروف سيموغروف) ضروري للتأكد من أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي أم لا ، لأن أغلب هذه الاختبارات تشترط أن يكون توزيع البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، و وفق هذا الاختبار يمكن أن نحكم على أن توزيع البيانات يتبع التوزيع الطبيعي عندما تكون الدلالة sig المعنوية لكل المحاور أكبر من(0,05 %) . والجدول رقم(2-1) يوضح بيانات قيم الاختبار Z وقيم sig لمحاور الدراسة

الجدول رقم(2-1) : قيم الاختبار z وقيم sig لمحاور الدراسة

محاور الدراسة	عدد العبارات	قيمة الإختبار Z	قيمة المعنوية sig
مبادئ الحوكمة	27 عبارة	0.621	0.835
الأداء المالي	08 عبارة	0.539	0.934

جميع محاور الدراسة مبادئ الحوكمة والأداء المالي	35 عبارة	0,537	0,935

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.

من خلال الجدول رقم(2-1) أعلاه نلاحظ أن قيمة لجميع المحاور أكبر من قيمة 0.05% ، وبالتالي فإن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي ، وبالتالي يمكننا استخدام اختبارات الدراسة .

الفرع الثاني- التحليل الوصفي لخصائص أفراد عينة الدراسة :

وقمنا بتوزيع 40 إستمارة من خلال زيارات لبنوك تجارية تابعة لولاية بشار (بنك بدر ، بنك الخليج العربي ، بنك الخارجي)، وتم استرجاع منها 36 إستمارة ،ليصبح مجمل الاستمارات القابلة للتحليل الإحصائي 36 استمارة أي بنسبة % 86.67

جدول رقم(3-1) : التحليل الوصفي للمتغيرات الشخصية لأفراد عينة الدراسة

أفراد العينة	الفئات	العدد	النسبة المئوية %
الجنس	ذكر	12	% 32,6
	أنثى	24	% 68.4
السن	(20 – 30) سنة	18	% 50
	(30 – 40) سنة	12	% 33,3
	(40 – 50) سنة	05	% 13,9
	50 سنة فما أكثر	01	% 2,8
المستوى التعليمي	متوسط	01	% 2,8
	ثانوي	07	% 19,4
	جامعي	24	% 66,7
	دراسات عليا	04	% 11,1
المستوى الوظيفي	مسير عام	11	% 30,55
	محاسب	13	% 36,1
	إطار إداري	11	% 30,55
	وظيفة أخرى	1	% 2,8
الخبرة المهنية	أقل من 05 سنوات	24	% 66,7
	من 05 وأقل من 10سنوات	07	% 19,4

	10سنوات فما أكثر	05	%13,9
المجموع	————	36	%100

المصدر:من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات نظام **spss**

من خلال الجدول (3-1) أعلاه يتضح أن :

1- متغير الجنس: أغلب المستجوبين كانوا الإناث بنسبة 68.4 % بمقابل 32,6 % نسبة الذكور ، وهذا راجع لأن العنصر النسوي أصبح يزاحم على فئة الذكور الوظائف وتقبل عنصر الإناث لأي منصب أو وظيفة خاصة منها ذات الطابع الإداري ؛

2- متغير السن : من خلال الجدول السابق نلاحظ أن فئة المستجوبين (20 – 30 سنة) كانت هي المهيمنة ضمن أفراد عينة الدراسة ،وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة 50 % ، ثم تليها في المرتبة الثانية فئة المستجوبين (30 – 40 سنة) بنسبة(33,3 %) ، ثم تليها في المراتب الموالية كل من الفئتين" (40 – 50) ،(50 سنة فأكثر) بنسب (13,9 %)و (2,8 %) على التوالي؛

3- متغير المستوى التعليمي: يلاحظ أن فئة المستجوبين ذوي الشهادات الجامعية هي الغالبة ضمن أفراد عينة الدراسة ،وجاءت في المرتبة الأولى بنسبة (66,7%) ، ثم تليها في المرتبة الثانية فئة مستوى الثانوي بنسبة(19,4 %)، ثم تليها في المراتب الموالية كل من مستوى متوسط بنسبة(2,8 %) ثم مستوى دراسات عليا بنسبة(11,1 %) تشغل إطارات عليا ؛

4- متغير المستوى الوظيفي: يلاحظ أن أغلب المستجوبين كانوا يشغلون صنف المحاسبة بنسبة (36,1 %)، ثم يليها الفئتين اللتان تشغلان وظيفتي الإطار الإداري ووظيفة المسير العام بنفس النسبة(30,55 %) ، وأخير فئة ذوي وظيفة الأخرى (2,8%)،

5- **متغير الخبرة المهنية** : معظم أفراد العينة كانوا ذوي خبرة مهنية أقل من 05 سنوات (66,7 %) ، وبلغت نسبة(19.4%) لذوي خبرة أكبر من05 سنوات ، ونسبة (13.9%) للموظفين ذوي الخبرة المهنية أكبر من 10 سنوات .

الفرع الثالث : التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

أولا. التحليل الإحصائي لفقرات المحور الأول الخاص بمتغير حوكمة الشركات

تم استخدام اختبار T للعينة الواحدة (One Sample T Test) من أجل تحليل عبارات الاستبيان وتكون العبارة إيجابية ، أي أن أفراد العينة يوافقون على محتواها عندما تكون قيمة T المحسوبة أكبر من قيمة T الجدولية ، والتي تساوي = 1.65) (أو مستوى الدلالة أقل من0.05%) ،

وتكون العبارة سلبية أي أن أفراد العينة لا يوافقون على محتواها إذا كانت قيمة المحسوبة أقل من الجدولية (أو كان مستوى الدلالة أكبر من (0.05%) ، كما تكون العبارة غير دالة إحصائية إذا كان مستوى الدلالة الخاص بها أكبر من 0.05%). (يوجد فرق بين متوسط العينة ومتوسط مجتمع الدراسة) .

- **تحليل عبارات المحور الأول (حوكمة الشركات)**:والنتائج في الجدول رقم (4-1) تبين أراء عينة الدراسة لفقرات محور حوكمة الشركات موضحة كما يلي

جدول رقم(4-1): التحليل الإحصائي لأبعاد متغير حوكمة الشركات:

أبعاد مبادئ الحوكمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة	قيمة T المحسوبة	مستوى الدلالة Sig
1- بعد أليات وتطبيق حوكمة الشركات :	3,451	1,023	**موافق**	2,971	**0.037**
2- بعد سياسات وقوانين حوكمة الشركات:	3,308	1,080	**محايد**	**2,12**	**0.041**
3- بعد الإفصاح والشفافية:	3,365	1,026	**محايد**	**2,475**	**0,032**
4- بعد حقوق ومسؤولية حقوق المساهمين	3,478	1,0806	**موافق**	**2.618**	0,021
جميع أبعاد حوكمة الشركات	3.429	1,074	**موافق**	**2.078**	0.011

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجاتSPSS ، بمستوى معنوية 0,05%،ودرجة الحرية 74 ،قيمة T الجدولية (1,65).

- يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المتوسط الحسابي المرجح لجميع **فقرات حوكمة الشركات** يساوي القيمة (3,429) ضمن **درجة موافق** ، وبلغت قيمة T المحسوبة القيمة(**2.078**) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1,65)عند مستوى معنوية أقل من 0.05) مما يعني أن المحور ككل إيجابي ، وهذا ما يؤكد على توفر حوكمة الشركات في المؤسسات المالية محل الدراسة ، حيث احتل بعد على أعلى قيمة **بعد حقوق ومسؤولية حقوق المساهمين** متوسط حسابي مرجح تساوي**(3,478)** ، مما يؤكد على أن المؤسسات المدروسة تتوفر على متطلبات تحقيق مبدأ حقوق

ومسؤولية حقوق المساهمين ويساهم هذا بشكل كبير في تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، ويأتي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية والدور .

بعد **أليات وتطبيق حوكمة الشركات :** بمتوسط حسابي مرجح يساوي(3,451) مما يعني أن المؤسسات المدروسة تتوفر على متطلبات تحقيق أليات وتطبيق حوكمة الشركات ، ويأتي في المرتبة الثالثة بعد **الإفصاح والشفافية:** (بمتوسط حسابي مرجح= **3,365**)،وهو ما يؤكد على أن الشركات المالية محل الدراسة لا يزال ينقصها **مبدأ** الإفصاح والشفافية مع أن هذا الجانب حسب نظر أفراد العينة يعزز من قدرات المؤسسات الاقتصادية على خلق قاعدة متميزة من أجل تطبيق مبادئ حوكمة الشركات ، ويأتي في المرتبة الرابعة والأخيرة بعد **سياسات وقوانين حوكمة الشركات** (بمتوسط حسابي مرجح= **3,308**)،وهو ما يؤكد على أن الشركات المالية محل الدراسة لا يزال ينقصها هذا الجانب.

ثانيا: التحليل الإحصائي للمحور الثاني الخاص بمتغير الأداء المالي :

تم استخدام T للعينة الواحدة، والنتائج في الجدول رقم(5-1) ،والذي يبين أراء أفراد عينة الدراسة في عبارة المعرفة من محور الأداء المالي كما يلي :

جدول رقم(5-1): التحليل الإحصائي للمحور الثاني الخاص بمتغير الأداء المالي

مؤشرات الأداء المالي : العائد على حقوق المساهمين ، العائد الأصول	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الدلالة sig
1- حقق البنك تحسنا جيدا في العائد على حقوق المساهمين في السنوات الثلاث الماضية	3,22	1,245	,0291
2 حقق البنك تحسنا جيدا في العائد الأصول في السنوات الثلاث الماضية	3,33	1,171	,017
3- لدى البنك عائد أفضل على حقوق المساهمين من هذا النشاط .	3,47	1,082	,013
4- لدى البنك عائد أفضل على الأصول من هذا النشاط .	3,44	1,054	,016
5- يساهم ممارسة وتطبيق أليات حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي للبنوك التجارية	3,50	1,028	,006
6- يساهم بعد سياسات و قوانين حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي للبنوك التجارية	3,33	1,121	,033

7- تساهم سياسات وممارسات الإفصاح والشفافية بتفعيل الأداء المالي للبنوك التجارية	3,53	0,736	,000
8- تسمح سياسات حقوق ومسؤولية المساهمين في تفعيل الأداء المالي للبنوك التجارية	3,69	0,786	,000
محور الأداء المالي ككل	3,438	1,027	,0291

المصدر :من إعداد الباحثان وفق مخرجات SPSS، بمستوى معنوية 0.05 ودرجة حرية 217 ،قيمة T الجدولية تساوي(1,65)

يلاحظ من خلال الجدول والشكل أعلاه أن الأوساط الحسابية لأغلبية فقرات أبعاد الأداء المالي تفوق الوسط الحسابي النظري المعياري لسلم ليكارت(3) لجميع فقراتها ،حيث بلغ قيمة المتوسط الحسابي المرجحة للمحور الثاني ككل(الأداء المالي) يساوي القيمة(3.438) **ضمن مجال الموافقة وبانحراف معياري(** 1,0278) كما أن قيمة T المحسوبة للمحور ككل بلغت (3.07) وهي أكبر من قيمة T الجدولية **(1,65)** بمستويات الدلالة تساوي (0.00)

ولو أردنا التحليل الجزئي لفقرات المحور الثاني الأداء المالي لوجدنا :

سجلت الفقرات رقم (08) و(07) و(05) المرتبة الأولى ، حيث بلغت قيم الوسط الحسابي المرجح فيها القيم (3,69؛ 3,53؛ 3,50) على التوالي وبانحرافات معيارية على التوالي(0,786؛ 1,028؛0,736)

كما أن قيمة T المحسوبة للفقرات الثلاث لمحور الأداء المالي بلغت القيم (5,29؛ 4,30؛ 2,91) على التوالي، وهي أكبر من قيمة T الجدولية **(1,65)** ، إضافة إلى ذالك مستويات الدلالة للفقرات الثلاث المعنية تساوي (0.00)،مما يدل على أن البنوك التجارية محل الدراسية تهتم ببعد سياسات حقوق ومسؤولية المساهمين ،بعد سياسات وممارسات الإفصاح و الشفافية وبعد ممارسة وتطبيق أليات حوكمة الشركات مما يفعل من أدائها المالي.

- وتأتي في المرتبة الثانية من حيث درجة الموافقة **الفقرتين رقم (**04)و(03) والتي بلغ قيم متوسطاهما الحسابية المرجح فيها القيمة(3,47) و(3,44) **ضمن مجال الموافقة** وبانحرافين معياريين يساوي(1,082)و(1,054) بقيمتي ل T المحسوبة تساوي (2,53)و(2,61)، وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1,65)**(** عند مستوى معنوية أقل من 0.05) ، مما يعني أن البنوك المدروسة تتوفر على عائد أفضل من خلال استثمارها في حقوق المساهمين ، و أن البنوك المدروسة كذالك تتوفر على عائد أفضل من خلال الاستثمار في الأصول الثابتة والمتداولة ؛

- وتأتي في المرتبة الثالثة من حيث درجة الموافقة كل من الفقرتين(06)و(02) حيث بلغ متوسطهما الحسابي القيم(3,33) **ضمن مجال الحيادية** وبانحرافين معيارين (1,121 ؛ 1,171) وبقيمتي T المحسوبة لكل منهما (1,78؛ 1,70) على التوالي وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1,65) **(** عند مستوى معنوية أقل من 0.05) ، مما يعني أن أفراد العينة محايدون فيما يخص اهتمام شركاتهم ببعد سياسات و قوانين حوكمة الشركات في تفعيل الأداء المالي للشركات البنكية ،إضافة إلى أنهم محايدون فيما يخص الإجابة عن تحقيق البنوك لعائد على الأصول في السنوات الثلاث الماضية .

- وتأتي في المرتبة الأخيرة من حيث درجة الموافقة **الفقرة رقم(01)** والتي بلغ قيمة المتوسط الحسابي المرجح فيها القيمة(3.22) **ضمن مجال الحياد** وبانحراف معياري يساوي(1,245)و بقيمة T المحسوبة تساوي (3,07) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (**1,65)(** عند مستوى معنوية أقل من 0.05) ، مما يعني أن أفراد العينة المدروسة يؤكدون على أن البنوك المدروسة تحقق تحسنا جيدا في العائد على حقوق المساهمين في السنوات الثلاث الماضية .

الفرع الرابع: اختبار فرضية الدراسة

أولا :علاقة حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك المدروسة

في هذا الفرع قمنا **بإعداد** مصفوفة الارتباط لمختلف التوليفات الممكنة للمتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة ، معتمدين بشكل كبير على معامل الارتباط بيرسون (Pearson Correlation) و مستوى الدلالة**(Sig)**، كانت النتائج موضحة في الجدول رقم(6-1) والذي يوضح مصفوفة الارتباط الخاصة بمتغيرات الدراسة .

الجدول رقم(6-1) : مصفوفة الارتباط الخاصة بمتغيرات حوكمة الشركات و الأداء المالي

علاقة ارتباط حوكمة الشركات بالأداء المالي Correlation of financial performance and Corporate governance		محور الأداء المالي Financial Performance)	مبادئ الحوكمة	سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين	ممارسة الافصاح والشفافية	بعد سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين	بعد ممارسة وتطبيق آليات حوكمة الشركات
محور الأداء المالي (Financial Performance)	معامل الارتباط بيرسون Pears.Correlation)	1	----	----	----	----	----
	مستوى الدلالة(Sig)	0.001					
مبادئ الحوكمة	معامل الارتباط بيرسون Pears.Correlation)	0,524	1	---	---	---	----
	مستوى الدلالة(Sig)	0,020					
بعد سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين	معامل الارتباط بيرسون Pe.Correlarson)	0,471	0,720	1	----	------	------
	مستوى الدلالة(Sig)	0,004	0,00				
بعد ممارسة الافصاح و الشفافية	معامل الارتباط بيرسون Pearso.Correln)	0,380	0,699	0,521	1	------	------
	مستوى الدلالة(Sig)	0,048	,000	0,001			
بعد سياسات و قوانين حوكمة الشركات	معامل الارتباط بيرسون Pe.Correlarson)	0,276	0,811	0,435	0,344	1	-------
	مستوى الدلالة(Sig)	0,0104	0,000	0,008	,0152		
بعد ممارسة وتطبيق آليات حوكمة الشركات	معامل الارتباط بيرسون Pe.Correlarson)	0,398	0,849	0,329	0,467	0,755	1
	مستوى الدلالة(Sig)	,038	,0000	49,0	,004	0,000	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات(spss) ارتباط معنوي بمستوى 0.05

من خلال الجدول رقم (6-1) والذي يوضح مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة نخلص:

1-وجود علاقة ارتباط معنوية بين المتغير المستقل(مبادئ الحوكمة) والمتغير التابع (الأداء المالي) ، حيث أظهرت علاقة ارتباط إيجابية مقبولة ما بين مبادئ الحوكمة والأداء المالي حيث بلغ **معامل الارتباط بيرسون** (Pearson) (0,524) بمعنوية (0,020)؛

2 -وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير **بعد سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين والأداء المالي** ، حيث أظهرت علاقة ارتباط إيجابية مقبولة ما بين سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين والأداء المالي حيث بلغ **معامل الارتباط بيرسون** (Pearson) القيمة(0,471) بمستوى معنوية (0,004) وهي أقل من مستوى معنوية المفترض(0.05%) ؛

3-وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير **بعد ممارسة الافصاح و الشفافية والأداء المالي** ، حيث أظهرت علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة ما بين بعد ممارسة الافصاح و الشفافية والأداء المالي حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (Pearson) القيمة(0,280) بمستوى معنوية (0,048) وهي أقل من مستوى معنوية المفترض(0.05%) ؛

4-وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير **بعد سياسات و قوانين حوكمة الشركات والأداء المالي** ، حيث أظهرت علاقة ارتباط إيجابية ضعيفة ما بين بعد سياسات و قوانين حوكمة الشركات والأداء المالي حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (Pearson) القيمة(0,276) بمستوى معنوية (0,0104)وهي أقل من مستوى معنوية المفترض(0.05%) ؛

5-وجود علاقة ارتباط معنوية بين متغير **بعد ممارسة وتطبيق أليات حوكمة الشركات والأداء المالي** ، حيث أظهرت علاقة ارتباط إيجابية مقبولة ما بين بعد ممارسة وتطبيق أليات حوكمة الشركات والأداء المالي حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون (Pearson) القيمة(0,398) بمستوى معنوية (0,038)وهي أقل من مستوى معنوية المفترض(0.05%)

ثانيا : نموذج الانحدار(اختبار فرضية الدراسة):

ومن أجل الإجابة على الإشكالية الرئيسية للبحث قمنا باستخدام أسلوب تحليل الانحدار ، والذي يتيح صورة أفضل وواضحة لطبيعة العلاقة بين المتغيرات المستقلة والتابعة . لهذا سنقوم باستخدام أسلوبي الإنحدار الخطي البسيط من أجل اختبار صحة الفرضية الرئيسية

الفرضية الرئيسية : تؤثر حوكمة الشركات على الأداء المالي للبنوك التجارية المدروسة بمستوى معنوية 0.05% .

جدول رقم(7-1) : الانحدار الخطي البسيط بين متغير حوكمة الشركات والأداء المالي

الأداء المالي	معامل الانحدار	T	Sig	معامل تضخم التباين(VIF	F	مستوى المعنوية SIG	R	R2
الثابت	1,01	0,00	0,0001	—	7,455	0,000	0,520	0,325
حوكمة الشركات	0,524	2,730	0,010	1,000				

المصدر : من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات spss، قيمة F الجدولية=1,77 ، قيمة Tالجدولية (1.65).

الشكل رقم(3-1) : خط الانحدار الخطي البسيط(Y=f(x))

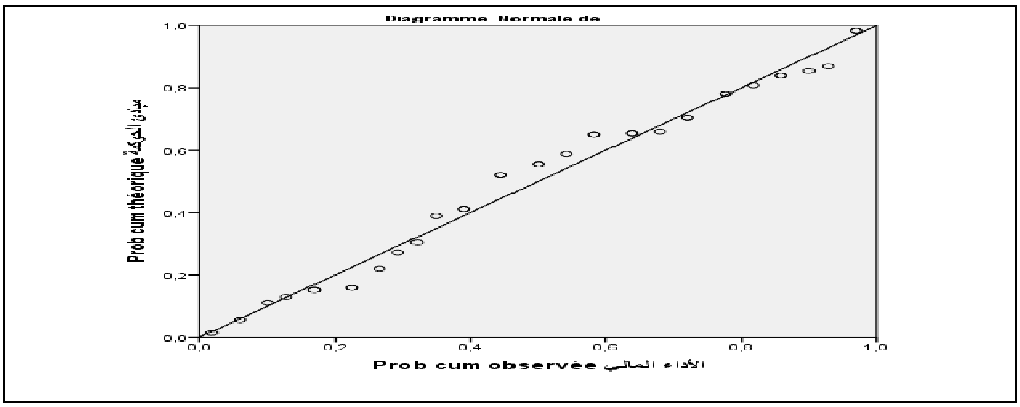

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات (spssv21)

من خلال الجدول رقم (7-1) أعلاه يتبين لنا وجود علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين **حوكمة الشركات والأداء المالي** ، فقد بلغ معامل الانحدار (0,524)وهذا يعني أن **حوكمة الشركات** لوحدها تساهم بنسبة **(**52,4 %)رفع الأداء المالي **للبنوك التجارية محل الدراسة** مع افتراض ثبات العوامل الأخرى، و القيمة **(**1,01**)** فتمثل مساهمة العوامل الأخرى .

نموذج الانحدار الخطي البسيط للدراسة موضح في المعادلة التالية :

الأداء المالي = (1.01)+ (0.524) مبادئ حوكمة الشركات +ε

ومن خلال الجدول السابق واعتمادا على النتائج الخاصة بمعامل الإنحدار بين مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي ، نجد أن :

1- أن معامل الإرتباط (r) بين المتغيرين **حوكمة الشركات والأداء المالي** فقد بلغ (R = 0.52) ، وهذا يدل على وجود علاقة **ارتباط قوية وموجبة** بين **حوكمة الشركات والأداء المالي**

2- أما القابلية التفسيرية معامل التحديد(R^2) فقد بلغ (R^2=0,325) ،أي أن نسبة تفسير **حوكمة الشركات** للتغيرات الحادثة في الأداء المالي تقدر ب32,5 % من النموذج الحقيقي سببها القوانين التفسيرية المطبقة لدى البنوك محل الدراسة .

كما بلغت قيمة T المحسوبة القيمة(2,730) وهي أكبر من قيمة T الجدولية (1,65)وهذا الأثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية0,010) وهي أقل من 0.05%، مما يؤكد إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية بين متغي **حوكمة الشركات و تحقيق الأداء المالي** للبنوك المدروسة ، ويؤكد **معنوية نموذج التأثير** قيمة F المحسوبة والتي بلغت (7,455) وهي أكبر من قيمة F الجدولية =1,77 عند مستوي معنوية 0.0%.

ومن خلال هذا يتضح لنا حوكمة لشركات تؤثر في الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدارسة بمستوى معنوية 0.05%. وبالتالي تأكد لنا صحة فرضية الدراسة الرئيسية .

المحور الثالث : خاتمة النتائج والتوصيات

وفي الأخير نقول أن مع كل هذا الضعف المسجل في تطبيق حوكمة الشركات وظهور بوضوح ضعف تجسيد حوكمة الشركات في البنوك التجارية محل الدراسة ، إلا أن هذه الأخيرة تبقى تتوفر على مقومات ومزايا قد تؤهلها لأن تكون في مصاف الشركات الكبرى التي قطعت شوطا كبيرا في تطبيق حوكمة الشركات ، خاصة مع الرغبة الملحة للدولة في التجسيد الفعلي لمبادئ الحوكمة وذلك من خلال تبني البرنامج الوطني في مجال الحكامة والحكم الراشد و إطلاق المدونة الجزائرية لحوكمة الشركات .

و من خلال دراسة حوكمة الشركات وأثرها في دعم الأداء المالي للبنوك التجارية المدروسة (بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، بنك الخليج العربي ، بنك الجزائر الخارجي) قمنا بتلخيص نتائج الدراسة ، ومن ثم تقديم بعض الاقتراحات لتذليل الصعوبات التي تعرقل من تطور البنوك التجارية الجزائرية .

أولا :مناقشة نتائج الدراسة:

1- إن حوكمة الشركات هو مصدر أساسي لتحقيق ودعم الأداء المالي للبنوك التجارية المدروسة ، وهو ما أثبتناه من خلال الدراسة الميدانية ، حيث تم التوصل إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية (معنوية) بين حوكمة الشركات والأداء المالي للبنوك التجارية المدروسة–فقد بلغ معامل الانحدار (0.524) ، أي أن بنسبة حوكمة الشركات والأداء المالي وحده يساهم بنسبة (52.4%) في مساعدة البنوك التجارية محل الدراسة – في التأقلم مع المتغيرات والتطورات البيئية التي يشهدها قطاع البنكي الجزائري ، أما معامل التحديد(R^2) فقد بلغ القيمة(R^2=0,325) ،أي أن نسبة تفسير **حوكمة الشركات** للتغيرات الحادثة في الأداء المالي تقدر ب32,5 % من النموذج الحقيقي سببها القوانين والسياسات المطبقة لدى البنوك

2- أصبحت حوكمة الشركات أهم مورد رئيسي و يضمن لها البقاء والنمو في بيئة تشهد تغير كبير ، حيث أن المشكلة التي تواج المؤسسات اليوم هي كيفية المحافظة على العميل وليست كيفية خلق العميل ضمن ظروف بيئية متغيرة تتصف بها بيئة الأعمال ؛

وفيما يخص الشركات البنكية محل الدراسة توصلنا إلى بعض النتائج يمكن إيجازها:

أ- أن الشركات البنكية المدروسة ليس لديها مصلحة خاصة بمبادئ حوكمة الشركات، بالمعنى الفعلي وقسم خاص ب لدى هذه المؤسسة ، بالإضافة إلى عدم وجود أفراد متخصصين في مجال إدارة المعرفة ، لكن مع كل هذا إلا أن لا توجد ركيزة أساسية لقيام حوكمة الشركات تعتمد علي المؤسسة في مجال تسويق منتجاتها أو خدماتها على الصعيد الدولي ، وهو ما أثبتناه من خلال هذه

الدراسة فقد توصلنا إلى أن معامل الإنحدار (B) بين المتغيرين **بعد** سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين و متغير الأداء المالي فقد بلغ **(0,457)** ، مما دل على وجود تأثير **موجب قوي** بين بعد سياسة حقوق ومسؤولية المساهمين و مؤشر الأداء المالي ،

ب- أن الشركات البنكية المدروسة ليس لها مصطلح محدد لحوكمة الشركات ،بالإضافة إلى أنها لا تطبق كل الأساليب والمؤشرات لقياس مبادئ حوكمة الشركات والتي تم استعراضها في الإطار النظري ،كما أن نقص الاعتماد عل بعد ممارسة الافصاح و الشفافية حال دون تحقيق الأداء المالي ، وهو ما أثبتته الدراسة ، فقد توصلنا إلى أن معامل الإنحدار (b) بين ممارسة الافصاح و الشفافية و الأداء المالي بلغ (**0.147**)، مما دل على تأثير **موجب ضعيف** بين ممارسة الافصاح و الشفافية و متغير الأداء المالي

ثانيا :التوصيات : من خلال ما تقدم ذكره من النتائج توصلنا إلى إقتراح توصيات والحلول التي من الممكن أن تساعد البنوك التجارية في إيجاد طريقة فعلية لتبني حوكمة الشركات مساهمة في دعم الأداء المالي للشركة ، وتتمثل فيما يلي:

1- توفير قسم خاص بمبادئ حوكمة الشركات داخل المؤسسة ، له مسؤولية تحسين وتطوير أداء المؤسسة ، ويعمل أساسا من خلال أفراد ذوي تخصصات عالية في مجالات عديدة : إدارة الموارد البشرية ، التسويق ، ..الخ وتتوفر لديهم سمات الأفراد المبدعين، من أجل توسيع نطاق اهتمام البنوك التجارية المدروسة بمبادئ حوكمة الشركات بمختلف مكوناته ؛

2-وضع إطار خاص بالتنسيق و الاهتمام المشترك بين مختلف مصالح المؤسسة تجاه المشروعات التي لها علاقة مباشرة مع حوكمة الشركات من أجل دعمها والسعي نحو تحقيق أهدافها ،خاصة تلك التي من خلالها يتم التوصل إلى منتج أو خدمة جديدة ؛

3- العمل على اتباع مختلف أساليب تفعيل وتطوير حوكمة الشركات من خلال دفع العاملين وتشجيعهم من أجل إقتراح أفكار بصور إبداعية لتوليد أساليب وسياسات تسهل من إنجاز مهامهم، و قد يكون هذا البعد له أثر كبير في تعزيز الأداء المالي لهذه البنوك.

4- العمل على مواكبة كل التطورات الجديدة التي شهدتها الإدارة الحديثة للمؤسسات على رأسها الطريقة الحديثة والتي هي الإدارة بالمعرفة التي من شأنها تطوير مختلف الأساليب والإجراءات المعتمدة .

قائمة المراجع :

✓ <u>المؤلفات</u>:

- ✓ J- paul, p. (2003). *la Performance durabl.* paris - france : les Edition Dunod,paris - france
- ✓ pinto, p. (2003). *la Performance durabl.* paris - la france: les Edition Dunod ,paris , france

✓ <u>الأطروحات</u>:

- ✓ *حمزة بن خليفة ، دور قائمة التدفقات النقدية في تقديم الأداء المالي للمؤسسة ، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة* ، 2013 -2014.
- ✓ زكار وليد ، دور حوكمة المؤسسات في تحسين الأداء المالي – دراسة حالة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب – بسكرة ، *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وحاكمية المؤسسات* كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خيضر بسكرة : جامعة محمد خيضر بسكرة ،2015-2016 ؛
- ✓ سناء مسعودي، تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية – دراسة حالة وكالتي BNA وCPA بالوادي للفترة 2009-2012م. تأليف *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستر أكاديمي في العلوم الاقتصادية – تخصص بنوك* (الصفحات 24-25). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي: جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي. 2014-2015
- ✓ محمد العماد سعد أسعد، أثر تطبيق آليات الحوكمة المفصح عنها على الأداء المالي - دراسة نظرية تطبيقية على الشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية. تأليف *رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة* ، كلية الشريعة والدراسات الاسلامية - جامعة أم القري السعودية : جامعة أم القري- المملكة العربية السعودية ،2011 .
- ✓ Fred, O. M , The Effect OF Corporate Governance On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya . In *a Research Project Submitted in Partial Fulfillment Of The Requirements for the award of the degree of Master Of Business Administration of T* (p. p 17). Business Administration of The university nairoby : The university nairoby in kenya ,kenyia,2012 .
- ✓ wepukhulu, j. m.. relationship between corporate governance and performance of commercial banks in kenya. In *, A thesis submitted for the degree of Doctor of Philosophy in Business,* Administration in Jomo Kenyatta University of Agriculture and Technologie of philosophy: Jomo Kenyatta University ,kenya ,2016.
- ✓ . Emeka E. Ene And Alem, I. E, The Effect of Corporate Governance on Bank's Financial Performance In Nigeria, *A thesis submitted for the degree of Doctor of Business* In *, Accounting,*

Banking & Finance Department, Baze University, Abuja, Nigeria, Accounting, Banking & Finance Department- Baze University, Abuja- Nigeria: Baze University, Abuja- Nigeria , 2014

✓ <u>المقالات:</u>

✓ *سالم صال و راهي الحسناوي ، محددات معدل العائد على الاستثمار على أسهم الشركات المساهمة في سوق العراق للأوراق المالية ،. محور العلوم المالية والمصرفية – القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد(9)، العدد(2) - كلية الادارة والاقتصاد- جامعة القادسية ،2007م .*

✓ Ashenafi Beyene Fanta, K. S. (2013). Corporate Governance and impact on Bank Performance. *Journal of Finance and Accounting. Vol. 1, No. 1. doi: 10.11648/j.jfa.20130101.12, kinya, 2013.*

✓ Adigwe, p. k. (January 2016). Effect of corporate Governance Mechanism on the financial performance of banks In Nigeria . *NG-Journal of Social Development, VOL. 5, No. 2*, Nigeria, 2016

✓ Gadi Dung Paul, B. L. (janury 2015). Impact of Corporate Governance on Financial Performance of Microfinance Banks in North Central Nigeria . *International Journal of Humanities Social Sciences and Education (IJHSSE)*, Nigeria,2015.

✓ <u>المداخلات:</u>

✓ أبو بكر خوالد و أمال عياري ، تطبيق مبادئ الحوكمة في المؤسسات المصرفية – دراسة حالة الجزائر-. *الملتقى الوطني حول حوكمة الشركات كآلية للحد من الفساد المالي والإداري* ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير - جامعة محمد خيضر بسكرة ، يومي 6 و7 ماي 2012م ، جامعة محمد خيضر بسكرة – الجزائر .

✓ حكيم بن جروة و عبلة مخرمش ، الحوكمة في المؤسسات المصرفية – محدداتها ومعايرها وتطبيقها – مع الإشارة لحالة الجزائر. المؤتمر الدولي الثاني لحوكمة الشركات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة،يومي 06 و07 ماي 2012م، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر ؛

✓ دافن عبد الغني وكساسي محمد الأمين ، الأداء المالي من منظور المحكات المالية ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات ، .

08 و 09 مارس 2005، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة – الجزائر .

✓ كمال بوعظم و عبد السلام زايدي. (18 و 19نوفمبر 2009م). حوكمة الشركات ودورها في تقليل من عمليات التضليل في الأسواق المالية والحد من وقوع الأزمات – مع الإشارة إلى واقع حوكمة الشركات في بيئة الأعمال الدولية. *الملتقى الدولي الثاني حول الحوكمة وأخلاقيات الأعمال في المؤسسات* (صفحة ص 04). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسير - جامعة باجي مختار عنابة: جامعة باجي مختار عنابة- الجزائر .

✓ مواقع الانترنيت:

- ✓ يوسف محمد حسن .(2007) ، *محددات الحوكمة ومعاييرها مع الإشارة إلى نمط تطبيقها في مصر" بنك الاستثمار القومي* .القاهرة مصرة: بنك الاستثمار القومي لمصر، أنظر للموقع الالكتروني : http://www.grenc.com/show_article_main.cfm?id=7948
- ✓ Khawar Ansari and Sarah Cuttaree,. (February2006, February , Enhancing corporate, IFC 7, Rue Larbi Ben Abdellah Rabat Souissi,). *Gouvernance d'entreprise : les solutions d'IFC POUR UNE MEILLEURE RENTABILITÉ ET UNE MEILLEURE CROISSANCE DE L'ENTREPRISE*. IFC 7 Rue larbi benabdallah souissi: IFC 7. Voir dans le cit suivant : https://www.ifc.org/wps/wcm/connect/5f2b7eeb-1d55-4a97-b8d0-a6ea90efb9fd/IFC+CG+AS+Brochure++French.pdf?MOD=AJPERES&CVID=kiK0Obr
- ✓ Gurría, A. (September 2015). *G20/OECD Principles of Corporte Governance*. organization of economic co-operationand development- annotations OECD Report to G20 Finance Ministers and Central Bank Governors: OECD Secretary-General , voir dans le cit suivant : https://www.oecd.org/daf/ca/Corporate-Governance-Principles-ENG.pdf